العدد (1919) السنة الثامنة - الاربعاء (29) أيلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

ثماني محاولات لاغتيالهم في ٢٠١٠

القاعدة وجماعات الجريمة تواصل استهداف الصحفيين في العراق

□ بغداد / اياس حسام الساموك

عد اعلاميون ان الاجندات التي تقف وراء استهداف الصحفيين في العراق جاءت لاثبات الوجود، في الوقت الذي انتقد فيه مرصد الحريات الصحفية القوات الامنية لعدم ابلاغ المؤسسات الاعلامية بقوائم الصحفيين المطلوبين للعناصر الارهابية كانت قد عثرت عليها في احدى المداهمات.

الباحث والكاتب عبد المنعم الاعسم شدد في حديث لـ"المدى" على ضرورة الوقوف على الجهات التي تقف وراء استهداف الاعلاميين.

واوضح الاعسم ان هنالك جهات عديدة تقف وراء هذا الاستهداف كالمنظمات الارهابية المتعصبة وعناصر الجريمة المنظمة، لافتا الى أن من مصلحة هذه الجهات استمرار الاضطراب الامني، وان استهداف هذه النخب جاء لما تلعبه من دور في توعية الرأي العام والتنويه الى الاخطاء والاختلالات التي تمارس من قبل الجهات الحكومية.

واعتبر الاعسم القضية وصلت الى حد لا يمكن السكوت عليه على اساس ان حماية الصحفيين ليست مسؤولية المجتمع العراقي فحسب انما مسؤولية المجتمع الدولي المؤمن بالحرية، فالاعلاميون في العراق يمثلون السلم واستهدافهم هو استهداف للسلم، اضافة الى قربهم من الشارع العراقي الامر الذي يجعلهم هدفا من قبل الجهات المعادية للشعب، مبينا ان ايادي الفساد التي يقوم بكشفها الاعلام هي أيضا لها دور في اغتيال الاعلاميين.

الاعلامي في القناة العراقية احمد ملا طلال وجد في حديثه لـ"المدى" انه ينبغي معرفة ان الاعلامي هو مواطن وبالتالي يتعرض الى جميع الحوادث الامنية التي يتعرض اليها المواطن العراقي، الا ان الاعلامي في العراق وبعد الـ٢٠٠٣ اصبحت له خصوصية بأعتباره ناقلا للحقيقة، منوها الى ان استهداف الاعلاميين يشكل صدى واسعا كونه على تماس مع الناس، فعندما يستهدف الارهاب مواطنا عاديا لا يمكن ان يكون اثره مثلما لو استهدف اعلاميا، وبالتالي نرى ان العناصر الارهابية تستهدف الاعلامي حتى من الذين ليسوا على خصومة معهم كأن يقدم الاعلامي برنامجا خدميا او اقتصاديا.

واكد طلال على ان شبكة الاعلام العراقي كان لها الحصة الاكبر من الشهداء اذ وصل عددهم ٦٠ شهيداً اضافة الى ٨٠ جريحا، لافتا الى استهداف الاعلاميين لم يتوقف منذ ٢٠٠٣ وبالتالي هي ليست ظاهرة كما حصل مع رجال المرور، محذرا الاعلاميين في أن يعملوا بحرص وحذر ولكن هذا لا يعني ان يعملوا بعيدا عن الحقيقة، رغم ان الاعلامي قد تعوّد على الخطر والاستهداف.

مرصد الحريات الصحفية اعلن عبر زياد العجيلي في حديث لـ"المدى" ان عدد الصحفيين الذي لقوا حتفهم في العراق خلال هذه السنة بلغ اربعة شهداء، ومحاولات الاغتيال وصلت الى ٨ اضافة الى اعمال التهديد التي لايمكن حصرها.

واعتبر العجيلي ان الاجندات التي تقف وراء عمليات الاستهداف هذه تريد ان توصل رسائل ترهب فيها الاعلاميين، اذ تستهدف العناصر الاعلامية الكفوءة والتي لها تأثير في الشارع من اجل الضغط على تحركات الصحفيين وتشكيل قيود ارهابية على عملهم.

العجيلي نفى ان يكون عمل المرصد مقتصراً على بيانات الاستنكار، فهنالك آليات وخطط وقواعد بيانات مشتركة مع القوات الامنية لمساعدة الصحفيين ووتحذيرهم، منتقدا القوات الامنية التي اعلنت في وقت سابق انها عثرت في احدى المداهمات على لائحة بأسماء اعلاميين تبغي استهدافهم كونها لم تبلغ المؤسسات الاعلامية بهذه الاسماء لكي تأخذ الحيطة والحذر.

وتشير تقارير مرصد الحريات الصحفية الى استشهاد حوالي ٢٥١ صحفيا في العراق منذ الحرب في عام ٢٠٠٣ من بينهم ٢٢ صحفيا اجنبيا.

في الوقت نفسه اكدت فيه المنظمات الصحفية الدولية أن محاكمة واحدة لقتلة صحفي قد تكون كافية لردع الجهات التي تستهدف العاملين في مجال الإعلام.

وتبين المؤشرات، التي وثقها مرصد الحريات الصحفية ايار الماضي لحالات الانتهاكات ضد الصحفيين ومؤسساتهم الاعلامية، مدى التضييق و العنف المبرمج الذي يتعرضون له، بالاضافة الى المساعى الرامية للسيطرة على حرية الصحافة في العراق من قبل السلطات الحكومية والقوى السياسية ومحاولاتها لفرض الرقابة على الانترنت و المطبوعات ووضع لوائح قيود على وسائل البث الاذاعي والتلفزيوني و تقييد حركة الصحفيين من خلال الزامهم بالحصول على تخاويل العمل الميداني من قبل القيادات العسكرية و الامنية، وعملت هيئة الاتصالات و الاعلام على الزام المؤسسات الاعلامية بالتوقيع على لوائح لضوابط و صفت بالقيود الجديدة من قبل المنظمات الدولية، و الضوابط التي وضعتها الهيئة تمنحها سلطات غير محدودة في وقف البث الإعلامي وإغلاق المؤسسات الاعلامية ومصادرة المعدات وسحب التراخيص وإنزال الغرامات الكبيرة على المؤسسات الإعلامية وتقديم قوائم بأسماء جميع الموظفين والمعدات.

سياسيون يستعجلون البرلمان الجديد لإقرار قانون الأحزاب وتحذيرات من الفوضى في غيابه

□ بغداد / إحياء الموسوي

طالب سياسيون عراقيون البرلمان الجديد بسرعة اقرار قانون ينظم عمل الاحزاب محذرين من خطورة تاخيره على العملية السياسية.

جاء ذلك في وقت بحثت الجلسة التشاورية لمجلس النواب الحياة السياسية وعمل الاحزاب فيها.

وقال القيادي في حزب الدعوه خالد الاسدي ان هناك مجموعة من القوانين نجح البرلمان السابق في اقرارها وتمديدها وهناك قوانين عليها خلافات سياسية من غير الممكن تشريعها بوجود تلك الخلافات وعدم التوافق السياسي على تلك القوانين ومنها قانون الاحزاب، مشيرا الى ان الحكومة حاولت دفع هذا القانون الا ان الكتل السياسية أوقفته لاسباب غير واضحة او معلنة، فيما يقول البعض ان الصياغات غير معقولة وبعضهم يقول ان الشروط غير جيدة والبعض يقول انهم يحتاجون الى شروط اكثر تعقيدا ودقة وبالتالي تعطيل تشريع هذا القانون لاسباب ترتبط بالكتل السياسية، وفي الدورة الحالية ممكن مناقشة هذا القانون وتشريعه لاهميته وحاجته لتنظيم العملية السياسية في البلد.

واشار الاسدي الى ان هناك عقداً في التعامل وملاحظات على هيئة المصادقة على الاحزاب السياسية وطرحت صيغتين للمصادقة، مضيفا ان قضية الرجوع الى وزارة الداخلية والمالية ووزارات اخرى بغرض المصادقة امر لم يلق قبول الكتل السياسية.

واشار الى اهمية اعداد ومناقشة القانون داخل مجلس النواب بين الكتل السياسية ليتم التوافق عليه والذهاب الى تشريعه واقراره.

وبين عضو التحالف الكردستاني محما خليل ان هناك الكثير من القوانين المهمة التي شرعت في البرلمان السابق الا ان هناك سجالات سياسية وعدم توافق بين الكتل السياسية المشاركة في بعض القوانين منوها الى هذا القانون واهميته مع بقية القوانين المتبقية كقانون الاحوال الشخصية وقانون النفط والغاز وقانون خدمة العلم، التي لو تم تشريعها لكانت جميع الامور قد حلت بشفافية ونزاهة.

واوضح خليل ان البرلمان الحالي غير قادر حتى على عقد الجلسات وهناك قوانين شرعت والدور الرقابي في البرلمان السابق وهو نموذج لهذا البرلمان وعدم تشريع قانون الاحزاب لعدم وجود التوافق بين الكتل السياسية وهناك جهات لاتريد هذا القانون المهم والحيوي.

واشار عضو الائتلاف الوطني فالح الفياض الى ان هذا القانون شانه شان القوانين الاخرى التي شرعت، موضحا ان البرلمان لم يستطع انجاز الكثير من القوانين ولظروف الازمات السياسية في البلد والوقت وعدم كفاءة الجهات التي كتبت المسودات او التي روجت لها، مبينا ان أي قانون يصاغ في عملية تشاورية من قبل القوى السياسية المؤثرة في البرلمان يستطيع ان يجتاز بنجاح ويحظى بثقة ولم تزل الجهود تبذل على هدا القانون، محملا جهات كثيرة تتحمل المسؤولية في عدم اقراره وينظم الحياة السياسية والانتخابات ويؤثر على الانتخابات وتشكيل الحكومة وعلى مجمل عملية التنمية والبناء والتطور الديموغرافي.

واوضح الفياض الى ان هناك مؤشراً وخللاً في رئاسة البرلمان وفي تعاطي اللجنه القانونية مع القضايا المهمة، لعدم قدرة البرلمان على تحديد الاولويات من حيث المناقشة والتشريع حيث كان هناك الكثير من القوانين التي اخذت وقتا زمنيا طويلا كالاتفاقية الامنية وقانون الانتخابات لمحافظة كركوك، والتي استهلكت فترات طويلة جدا.

وكان بحث الحياة السياسية وقانون الأحزاب المحور الرئيسي للندوة التشاورية السابعة التي عقدت امس الثلاثاء بمبنى مجلس النواب بحضور عدد من السادة أعضاء مجلس النواب والسيد نائب رئيس الجمهورية الدكتور عادل عبد المهدي وأساتذة الجامعات وممثلين عن منظمات المجتمع المدني.

وفي بداية الندوة أشار صباح الكربولي المستشار القانوني في مجلس النواب إلى ضرورة تنظيم عمل الأحزاب السياسية من خلال إصدار قانون عمل الأحزاب السياسية، ودعا مجلس النواب لتكون جهوده منصبة على إكمال التعديلات الدستورية.

أما سعيد رشيد أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد فقد تحدث عن عراقة العمل الحزبي في العراق، مشيرا إلى أن الأحزاب التي ظهرت بعد سقوط النظام السابق لها امتداد تأريخي إلى ما قبل ٢٠٠٣، مبينا أنه ليس من الضروري أن تشارك كل الأحزاب السياسية في ممارسة السلطة بل يكفي تأثيرها في صنع القرار السياسي.

من جانبه أكد الكاتب والسياسي فوزي عبد الرحيم أن تفعيل الحياة السياسية في العراق الجديد يتطلب فهم الأحزاب السياسية دورها وتشهد الساحة السياسية العراقية ولادة قوى سياسية جديدة.

فيما تحدث الناشط السياسي إبراهيم المشهداني عن ظاهرة كثرة الأحزاب بعد ٢٠٠٣ معللا ذلك بوجود أحزاب تاريخية وأخرى حديثة العهد، كما أكد انه إذا لم يتم سن قانون للأحزاب سوف يستمر التمويل السياسي للأحزاب أثناء العمليات الانتخابية.

واشارت الناشطة في حقوق الإنسان السيدة هناء أدور إلى تأثير العامل الخارجي على الأحزاب، مطالبة أن يلبي قانون الأحزاب الحاجات السياسية للمرحلة الجديدة.

بعدها أوضح النائب صباح الساعدي عن الائتلاف الوطني العراقي أن الأحزاب بعد ٢٠٠٣ تعاملت مع السلطة بنفس عقلية مرحلة المعارضة، منبها إلى أنه لابد من وجود رقابة على الأحزاب من حيث الأداء والتمويل المالي عند سن قانون الأحزاب.

وشدد نائب رئيس الجمهورية الدكتور عادل عبد المهدي على أهمية ترسيخ تقاليد العمل السياسي والحرص على التعددية وممارسة الحكم من قبل الأحزاب والعمل كمعارضة من قبل أحزاب أخرى مع الحفاظ على حقوقها القانونية والدستورية.

ورأى النائب محسن السعدون عن ائتلاف الكتل الكردستانية أن أهم قانونين يجب سنهما في المرحلة القادمة هما قانونا النفط والغاز وقانون تنظيم عمل الأحزاب، مطالبا المختصين في هذا المجال بإرسال مقترحاتهم وآرائهم لإغناء مسودات مشروع قانون الأحزاب.

وأكد النائب عبد الكريم السامرائي عن ائتلاف العراقية أن هناك صحوة لدى الأحزاب السياسية وتحررها من التأثير الخارجي، موضحا أن هناك فرقا بين المرجعية الفكرية للأحزاب وولائها السياسية، داعيا إلى ضرورة الممارسة الحقيقية للمعارضة.

ولطالما اعترف برلمانيون بان عدم اقرار قانون الاحزاب يعد اكبر ثغرة في العملية السياسية، مؤكدين ان الاسراع بتشريع القانون سيضع حداً للكثير من المشاكل والعراقيل في العملية السياسية.

واشار برلمانيون الى ان هناك جدلاً كبيراً ومعقداً بشأن قانون الاحزاب مشددين الى ان وجود هذا القانون سيمنع الاحزاب من محاولة الحصول على الدعم من الخارج ويجنب العملية السياسية الكثير من التدخلات الخارجية، مبينين انه على الرغم من تشديد غالبية القوى السياسية على ضرورة تشريع قانون ينظم عمل الاحزاب الا ان بعض الاطراف النيابية ترى عكس ذلك وتؤكد ان هذا القانون لا مبرر له في ظل النظام الديمقراطي الجديد في العراق.

ويرى الكثير من المراقبين ان تأخير إقرار قانون الأحزاب في العراق يزيد من مساحة الخرق الأمني الذي تعيشه البلاد وبشكل كبير، على مستوى التدخل الاستخباراتي والتمويل المقدم للأحزاب الذي لا تعرف مصادره.

ويطالب الرأي العام في العراق بتنظيم العمل السياسي بقانون ينظم عمل الاحزاب وفق الضوابط الدستورية والقانونية والانظمة واللوائح، مشددا على أهمية معرفة ارتباطات الاحزاب ومصادر تمويلها والكشف عن الاحزاب المرتبطة بميليشيات او لديها قوى مسلحة خارج اطر القانون، والتأكد من عدم استغلال الرموز الدينية للدعاية الحزبية ومعرفة آلية تكوين الحزب وآلية اجراء الانتخابات وكيفية وصول القيادة السياسية فيه.

اوستن يبحث الآلية الثلاثية مع تركيا

العبيدي ينقل رسالة المالكي إلى أنقرة لتعزيز الأمن وتبادل المعلومات

□ متابعة / المدى

يبحث العراق مع تركيا، حاليا، عقد اتفاقات امنية جديدة مع انقرة، في وقت يجري الامريكيون في بغداد مباحثات بشان رفع مستوى تسليح الجيش العراقي.

وزار وزير الدفاع عبد القادر العبيدي انقرة امس الثلاثاء على راس وفد امني رفيع حاملا رسالة من رئيس الوزراء نوري المالكي الى الحكومة التركية، حسبما اعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع. وقال اللواء الركن محمد العسكري الذي يرافق الوفد لوكالة فرانس برس ان"الوفد التقى لدى وصوله على الفور بوزير الدفاع التركي"وجدي غونول.

واضاف ان"الوفد الذي ترأسه العبيدي يحمل رسالة من رئيس الوزراء نوري المالكي الى الحكومة التركية تهدف الى تطوير العلاقات مع الجارة تركيا، وخاصة في المجال الامني والاقتصادي"مشيرا الى ان"المالكي لديه حرص كبير على تطوير وتنشيط العلاقات".

واشار الى ان"اللقاء بحث التنسيق الامني وتبادل المعلومات وتنشيط وتفعيل عمل اللجنة الثلاثية للحد من نشاطات الجماعات الارهابية على الحدود العراقية التركية لاسيما حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من شمال العراق مقرا له".

وقال العسكري"تناول اللقاء أيضاً مسائل عدة منها تسليح قوات الجيش العراقي، والتعاون في مجال طيران الجيش وتقوية المنظومة الدفاعية والادارية وقضايا الحدود".

واضاف ان"وزير الدفاع التركي بدوره اكد لنا استعداد الحكومة التركية وسعيها لتشجيع جميع الشركات التركية للمشاركة في اعادة اعمار العراق لاعادته الى مكانته الطبيعية". وسيلتقي الوفد برئيس اركان الجيش التركي وكبار المسؤولين في الحكومة التركية.

على صعيد متصل، وصل إلى أنقرة على متن طائرة خاصة قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال لويد اوستن امس الثلاثاء. وأستقبل في مطار"اسنبوغا"بأنقرة من قبل مسؤولي السفارة الأمريكية.

وسيجري الجنرال أوستن اتصالات مع رئاسة الأركان العامة، كما سيلتقي مع وزير الداخلية بشير اتالاي.

وستتركز المباحثات على خطة العمل المنبثقة عن الآلية الثلاثية القائمة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والعراق.

الى ذلك، عبر نائب القائد العام للقوات الأميركية في العراق الجنرال مايكل باربيرو عن تطلع بلاده لبناء جيش عراقي متطور يستطيع الدفاع بمفرده عن سيادة العراق وحدوده.

ودعا باربيرو حسب بيان صادر عن مكتب نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي إلى ضرورة حث الخطى لتشكيل حكومة جديدة تعمل وفق برنامج وطني يفتح آفاقا لمستقبل أكثر إشراقا.

جاء هذا عقب لقاء باربيرو الاثنين مع نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي الذي قال بدوره إن قوات الأمن الحكومية لعبت دورا كبيرا في تحسن الوضع الأمني الداخلي، متمنيا الوصول إلى حالة متقدمة من الاستقرار الأمني، حسب البيان.

وكان العراق دشن اول دورياته البحرية مستخدما زوارق جديدة في اطار جهوده لتعزيز قدرته البحرية وضمان أمن منصات النفط الرئيسية قبل انسحاب القوات الاميركية نهاية العام المقبل.

واعادة بناء سلاح البحرية ذات اهمية خاصة من اجل حماية منصات تصدير الغالبية العظمى من النفط الخام، والمياه الاقليمية. ويشكل النفط حوالى ٩٥ في المئة من عائدات الحكومة.

وفي احتفال اقيم في قاعدة ام قصر اظهر البحارة قدرات الزورق"بي ٣٠١"على مطاردة القوارب الصغيرة، كما تم تخريج دفعة من ١٧٧ ضابطا في القوة البحرية.

وحضر الاحتفال وزير الدفاع عبد القادر العبيدي وقائد القوة الاميركية المكلفة بتدريب الجيش العراقي الجنرال مايكل باربيرو. وقال العبيدي"نبني قوة بحرية للدفاع عن المياه الاقليمية والمرافق النفطية، نريد ان نكون جزءا من المنظومة الدفاعية لدول المنطقة ولا يتحول الخليج الى عدن ولا نقبل ان يكون هناك اي نوع من انواع القرصنة".

واكد ان"العراق لا يدخل في سباق تسلح مع دول الجوار بل يريد اقامة علاقات طيبة معها بما فيها ايران، نريد السلام مع كل هذه الدول". وتابع ان الزورق الجديد"مسلح بشكل جيد وهناك امكانيات لتطويره ليحمل صواريخ بعيدة المدى وهذه ستكون في المرحلة الثانية".

واكد العبيدي"يجب ان نستفيد من خبرات دولة عظمى مثل الولايات المتحدة التي قدمت مساعدات مهمة تدريبية ولوجستية، ان مراحل بناء القوة البحرية ستنتهي العام ٢٠٢٠".

واضاف"تم افتتاح الجدار البحري الذي انتظرناه ٧٣ عاما ونفذته ارقى الشركات الاميركية وتعتمد عليه العمليات اللوجستية للقوة البحرية"في اشارة الى مكان تنطلق منه الزوارق في عرض البحر.

من جهته، قال نائب الادميرال كيفن ماكوي قائد الوحدة المسؤولة عن صيانة الاسلحة البحرية في الجيش الاميركي"اشعر بالاعتزاز كوني من اوائل الشهود على الوصول التاريخي لاول زورق دورية عراقي". واضاف ان"هذه المناسبة تعكس اهمية العلاقات التي تربط بين حكومتينا والتزامنا بدعم الشراكة القائمة على التعاون والاحترام المتبادل".

ويتلقى طاقم زوارق الدورية الفائقة السرعة تدريبات في الولايات المتحدة، البلد المصنع، وسيتم تسليم ١٥ منها الى العراق. ومن المتوقع وصول ثلاثة زوارق مماثلة الى ام قصر في كانون الاول/ديسمبر المقبل والباقي نهاية العام ٢٠١١.

وقد اعيد بناء البحرية بعد عامين من عام ٢٠٠٣ بقيادة الولايات المتحدة، وتملك حاليا ٤٧ زورقا بعضها ايطالي الصنع، وفقا لمتحدثة باسم الجيش الاميركي.

ويتولى عناصر البحرية حاليا حماية منصتي تصدير النفط في خور العمية وميناء البصرة، والمسافة بين الموقعين عشرة كلم، ويبعدان مئة كلم عن ام قصر ويقعان بين المياه الايرانية والكويتية.

يشار الى ان نحو ٧٥ في المئة من صادرات العراق النفطية تمر عبر المنصتين، وستضاف اليهما نهاية العام المقبل ثلاث منصات اخرى. وبحلول ذلك الوقت وعندما تستكمل القوات الاميركية انسحابها النهائي من البلاد وفقا للاتفاقية الامنية بين بغداد وواشنطن، سيكون العراق وحده المسؤول عن الامن في جميع المنصات. وعبر ضباط اميركيون عن ثقتهم بقدرة العراقيين على الاضطلاع بهذه المهمة.

وقال باربيرو، لوكالة فرانس برس في وقت سابق من الشهر الحالي ان"البحرية العراقية ستكون قادرة تماما على الدفاع عن منصات النفط والمياه الاقليمية والموانئ".

يذكر ان البحرية العراقية السابقة دمرت في حرب الخليج عام ١٩٩١ وفي العام ٢٠٠٣.